

# تطبيع العلاقات التركية الإماراتية من منظور اقتصادي

رجب يورلماز

«

شهدت العلاقات بين البلدين توترا كبيرا بعد الانقلاب الذي قام به عبد الفتاح السيسي في مصر. وتراجع حجم التبادل التجاري بينهما بشكل كبير في نهاية عام 2015، ليصل إلى 6.6 مليارات دولار. ولكن البلدان حاولا في عام 2016 الحد من خلافاتهما بشأن قضية مصر، وتبني نهجا قائما على المصالح المشتركة المحتملة وإعطاء الأولوية للحسابات الاقتصادية.

“

اتخذ البلدان خطوات لتطبيع علاقاتهما مرة أخرى بعد تسع سنوات من القطيعة، وقررا الاجتماع على أعلى مستوى في عام 2021. وفي هذا السياق، بدأ التواصل الأول في أغسطس/ آب 2021، باستقبال الرئيس رجب طيب أردوغان مستشار الأمن القومي الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان. وتبلورت عملية التطبيع خلال هذا الاجتماع، فيما اتخذت شكلها النهائي عندما عقد الرئيس أردوغان وولي عهد الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل

نهيان اجتماعات ثنائية واجتماعات على مستوى الوفود في المجمع الرئاسي في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني. ونتيجة لهذه الاجتماعات، تم توقيع عشر اتفاقيات بين البلدين. وهي مذكرة تفاهم حول تبادل المعلومات

المالية في سياق مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومذكرة تفاهم بين شركة ميناء أبوظبي والصندوق السيادي التركي، ومذكرة تفاهم بين شركة أبوظبي التنموية القابضة والصندوق السيادي التركي،



وتأثيرها على السياسات الإقليمية. وبالتالي، سيتم البحث عن إجابة على الانتقادات بشأن كيف تمكن البلدان اللذان شغلا الرأي العام وأطلق عليهما اسم العدوَّان الأبدِيَّان، بالتوجه لسياسة التطبيع.

## مسار العلاقات الاقتصادية الثانية

ارتفع حجم التجارة بين تركيا والإمارات الذي كان 445 مليون دولار في عام 2001، إلى 4 مليارات دولار خلال 10 سنوات نتيجة العلاقات الإيجابية. وهكذا أصبحت أبوظبي الشريك التجاري الأول لتركيا في منطقة الخليج. وعلى نفس الشكل، فإن حجم التجارة الإماراتية التراكمية ارتفعت إلى 3.7 مليارات دولار خلال الفترة المذكورة أعلاه، لتحتل المرتبة الأولى مقارنة بدول الخليج الأخرى. كما وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا والإمارات في العلاقات الاقتصادية إلى مستوى قياسي في عام 2012 بإجمالي 11.8 مليار دولار. وفي نفس الفترة، أجرت أبوظبي مفاوضات مع أنقرة حول بعض الاستثمارات الكبيرة ووقعت اتفاقية بقيمة 12 مليار دولار تشمل استخراج الليجنايت وتوليد الكهرباء في المشروع الضخم أفشين - ألبستان. إلا أن أبوظبي ألغت الصفقة في وقت لاحق بحجة أولوياتها المالية. لكن قرار الإلغاء هذا تم تفسيره على أنه لم يحدث لأسباب اقتصادية، بل كان رسالة سياسية نتيجة قيام أبوظبي بدعم الانقلاب العسكري الذي وقع في عام 2013 ضد محمد مرسي أول رئيس منتخب ديمقراطياً في مصر.

التعليقات هذه الاستثمارات الأجنبية البالغ قيمتها 10 مليارات دولار، أنها تمثل طوق نجاة لمستقبل تركيا التي كانت تصارع أزمة العملة الصعبة خلال الفترة التي شهدت الاجتماع. ولكن، لو أخذنا بعين الاعتبار حجم الاقتصاد التركي، فيمكن القول إن مساهمة هذا الرقم في الاقتصاد ستكون محدودة. لذلك، وإلى جانب الفوائد الاقتصادية قصيرة المدى للتطبيع بين البلدين، من الضروري تحليل المكاسب الاقتصادية غير المباشرة من خلال القضايا الإقليمية

ومذكرة تفاهم بين شركة أبوظبي التنموية القابضة ومكتب الاستثمار برئاسة الجمهورية، ومذكرة تفاهم بين البنك المركزي التركي والبنك المركزي الإماراتي، ومذكرة تفاهم بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة إسطنبول، ومذكرات تفاهم في المجالين الجمركي والبيئي. وفي إطار هذه الاتفاقيات، أعلنت الإمارات أنها خصصت من خلال شركة أبوظبي التنموية القابضة مبلغ 10 مليارات دولار كصندوق استثماري من أجل الاستثمار في تركيا. ووصفت بعض





شهدت العلاقات بين البلدين توترا كبيرا بعد الانقلاب الذي قام به عبد الفتاح السيسي في مصر. وتراجع حجم التبادل التجاري بينهما بشكل كبير في نهاية عام 2015، ليصل إلى 6.6 مليارات دولار. ولكن البلدان حاولتا في عام 2016 الحد من خلافاتهما بشأن قضية مصر، وتبني نهجا قائما على المصالح المشتركة المحتملة وإعطاء الأولوية للحسابات الاقتصادية. ودعا الرئيس أردوغان في تلك الفترة إلى حل الخلافات بالطرق الدبلوماسية، بينما أكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية آنذاك أنور قرقاش ضرورة إنهاء الخلافات مع أنقرة وشدد على أهمية العلاقات التركية الإماراتية للمنطقة. وبناء على هذا النهج، أعادت تركيا والإمارات تنشيط قنواتهما الدبلوماسية. ودعت الإمارات وزير الخارجية التركي لزيارة أبوظبي في 25 أبريل/ نيسان 2016. وتعد هذه أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي للدولة الخليجية منذ نحو ثلاث سنوات. كما تم تعيين سفير إماراتي في أنقرة، وأجرى وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان زيارة رسمية إلى تركيا والتقى خلالها مع الرئيس أردوغان. وبذلك، ارتفع حجم التبادل التجاري مرة أخرى، ليصل إلى قيمة 14.7 مليارات دولار في عام 2017، وهو أعلى مستوى له بين البلدين على الإطلاق.

لكن هذا التقارب بين تركيا والإمارات لم يدم طويلا. حيث أدت أزمة مجلس التعاون الخليجي عام 2017 والحصار الذي فرضته الدول الأربع السعودية والإمارات والبحرين ومصر

على دولة قطر، إلى تعطيل العلاقات الثنائية بين البلدين مرة أخرى. وأضرت الأزمة بشكل كبير بالعلاقات الهشة بين البلدين وأنهت عملية التطبيع. وجاء في إحدى رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة إلى كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز والتي تم تسريبها في عام 2017: "نحن لا نرغب في أن نرى تركيا أو قطر قادرتين حتى على إعداد قائمة طعام، دعك عن تحديد شكل دولة ما".

أدى اختيار أنقرة للدفاع عن قطر ضد الحصار إلى تراجع حجم التبادل التجاري بين تركيا والإمارات بشكل كبير من 14.7 مليارات دولار، إلى 8.4 مليارات دولار في عام 2018. وبذلت الإمارات كل ما في وسعها في ليبيا والعراق وسوريا والصومال والسودان واليمن من أجل إلحاق الضرر بتركيا. ومن المفارقات أن أبو ظبي واصلت استثماراتها في تركيا وإن كان ذلك على مستو منخفض، في الوقت الذي حرضت فيه وسائل

إعلامها المملكة العربية السعودية ضد أنقرة وشجعت السعوديين على مقاطعة المنتجات التركية. وفي أحد الاستثناءات الغربية في عام 2018، اشترت أبوظبي بنك دنيزبنك الذي يعتبر خامس أكبر بنك في تركيا، مقابل مبلغ 3.2 مليار دولار.

بلغ حجم التبادل التجارة بين تركيا والإمارات نحو 8.5 مليارات دولار في عام 2020، مع انتهاء أزمة دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت الكفة في التبادل التجاري تميل نحو أبوظبي بزيادة 2.5 مليار دولار، مما يعني أن هناك مساحة واهتماما من طرفهم بزيادة التجارة مع أنقرة. وبعد التصريحات الإيجابية التي أدلى بها أنور قرقاش تجاه تركيا مطلع العام 2021، قامت أنقرة بتعيين توغاي تونجر سفيراً جديداً لتركيا في الإمارات في أبريل/نيسان، وبذلك بدأت الاتصالات الدبلوماسية بين كبار المسؤولين في كلا البلدين.

هل تعتبر تركيا خياراً صائباً للاستثمارات الخليجية والعربية؟



رابحة من أجل وضع هذا النجاح على أرضية دائمة ومستدامة. حيث أن ضمان اتخاذ خطوات للضغط على معسكر خليفة حفتر الذي يحاول الإطاحة بالحكومة الليبية الشرعية، سيمهد الطريق أيضا لإيجاد حلول دائمة في ليبيا.

من ناحية أخرى، وفي الجانب الإماراتي، فإن عدم امتلاك الإمارات قوة رادعة من الناحية العسكرية رغم كل قوتها الاقتصادية، يجبرها على إيجاد شركاء أقوياء، لاسيما في الفترة التي يضعف فيها نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. وكما رأينا مؤخرا في أمثلة العراق وسوريا وأفغانستان، فإن الطريق للبقاء فاعلا إقليميا هو بدون شك أن تكون قريبا من قوة ردع مثل تركيا، في فترة تتخلى فيها الولايات المتحدة فجأة عن شركائها. لأنه رغم محاولة الإمارات اتخاذ خطوات للتطبيع مع منافستها الإقليمية الأخرى إيران، إلا أنه لا يبدو من الممكن بالنسبة لهم الوثوق بسياسات إيران الخارجية غير المتزنة. وفي النتيجة، من المتوقع على المدى القصير والمتوسط، أن تستمر عملية التطبيع في العلاقات الإماراتية التركية لتصل إلى أرضية مستدامة. أما على المدى الطويل، فسيعتمد مسار هذه العلاقات على هيئة الهيكل الجديد الذي سيتم إنشاؤه على أرضية مستدامة. وبالنظر إلى الأمثلة في السابق، سنرى أن كل تضارب في المصالح الإقليمية يؤثر بشكل مباشر على التجارة الثنائية. ■

لاسيما لدول الخليج التي ترغب في تحقيق تنوع اقتصادي عبر التحول إلى القطاعات غير النفطية. لذلك، تبرز تركيا كواحدة من أكثر مراكز الاستثمار المفضلة في هذا القطاع من خلال خبرتها الواسعة في قطاع الخدمات والفرص الطبيعية الناتجة عن المناخ والجغرافيا.

## التأثيرات الإقليمية للتطبيع

عملية التطبيع ستؤدي بطبيعة الحال إلى تأثيرات اقتصادية مباشرة، لكنها في نفس الوقت تحقق بعض المكاسب الاقتصادية غير المباشرة والمكتسبات الإقليمية. إن توجه تركيا والإمارات، هذين البلدين المتخاصمين والمهمين في المنطقة، نحو إنهاء خلافاتهما حول القضايا الإقليمية، سيؤدي إلى دخول كلا البلدين في مرحلة تبادل المصالح. كما أن احتمال استبدال المنافسة بين البلدين في العديد من المناطق من شرق الأبيض المتوسط إلى سوريا، بحوار بناء بين الطرفين قد يفتح الباب أمام مكاسب مهمة لتركيا. ولو تناولنا في البداية مسألة شرق المتوسط، فإن المفاوضات المحتملة مع مصر وإسرائيل التي ربما تأتي بعد خطوة الإمارات، ستمثل خطوة مهمة من شأنها تحويل البوصلة لصالح تركيا فيما يتعلق بنقل الغاز في المنطقة إلى أوروبا. وهذا يفتح الطريق لاستخدام طريق تركيا الأكثر واقعية بدلا من المشاريع التي ولدت ميتة مثل خط أنابيب شرق البحر المتوسط. وبعد أن حققت تركيا نجاحا كبيرا وحاسما في ليبيا، يمكنها تحويل عملية التطبيع هذه إلى ورقة

يعتبر أداء الاقتصاد التركي أكثر إيجابية من حيث مؤشرات النمو، مقارنة مع معظم أقرانه على الصعيد العالمي. وتولي تركيا أهمية خاصة لثلاثة أهداف رئيسية في الوقت الحالي وهي: سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير، وتعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تسعى تركيا إلى تشكيل سوق مستقر وله ارتباطات جيدة ومفتوح. بعبارة أخرى، يمكن القول إن أنقرة ركزت مؤخرا على تجاوز هذه الأنواع من الصعوبات، ولعبت دورا في خفض التوترات وحل الخلافات السياسية من أجل زيادة المصالح الاقتصادية لتركيا في الدول الأخرى، بما في ذلك الإمارات. وفي هذا السياق، ترى أنقرة أن زيادة التجارة والاستثمارات مع الإمارات تمثل خطوة فعالة، لاسيما في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، التي تهدف تركيا فيها إلى لعب دور اقتصادي قوي على الساحة العالمية.

أما على صعيد الإمارات، فإن استثماراتها في تركيا ستدعم الجهود الرامية إلى إبعاد اقتصادها عن عائدات النفط. ومن وجهة النظر هذه، فإن قرار الاستثمار في تركيا التي تعتبر أهم اقتصاد في المنطقة، ينبع من المنطق الاقتصادي والحسابات التجارية. وفي هذا الصدد، فإن تركيا تقدم فرصا كبيرة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في تحقيق أقصى أرباحهم. أي أن تركيا من خلال طاقتها الإنتاجية الواسعة والقوى العاملة توفر فرصا وإمكانات قوية

رجب يورماز: أكاديمي من تركيا، أستاذ مساعد دكتور في العلوم الاقتصادية بجامعة أنقرة يلديريم يلينيز